

تموز/ يوليو 2015

مكافحة الإرهاب دون المس بالحقوق : تحدٍ جديد أمام التونسيين أسماء نويرة*

ضرب الإرهاب مجددا قطاع السياحة التونسية على شواطئ مدينة سوسة بعد أقل من ثلاثة أشهر على عملية متحف باردو. وقد جرت أول محاولة إرهابية لضرب أهداف سياحية في هذه المنطقة، بعد الثورة، في أكتوبر/تشرين الأول 2013، حين حاول شاب في العشرينات من العمر تفجير أحد الفنادق ثم اضطر إلى تفجير نفسه على الشاطئ حين تنبّه له رجال الأمن.

لقد شعر التونسيون أن الإرهاب قد ضرب أهم القطاعات الاقتصادية رغم أنه يشغل أقل نسبة من القطاعات الأخرى. ولعل اختيار التنظيمات الإرهابية السياحة كهدف يعود إلى أنها من القطاعات الحيوية بالنسبة للتونسيين عامة والمشتغلين في القطاع خاصة. وقد شكل منذ سنوات طويلة القطاع الحيوي الأساسي الذي يقوم عليه الاقتصاد كمصدر هام للعملة الصعبة على الرغم من هشاشته وسهولة تعرضه للمخاطر وتحكم عدة متغيرات فيه. إضافة إلى أن المواقع السياحية تبقى أهدافا سهلة المنال رغم كل الترتيبات الأمنية.

لقد أصبح من الضروري اليوم إعادة النظر في ترتيب الأولويات الاقتصادية. وهذا يُحتمّ الالتفات إلى القطاعات الأخرى، كالقطاع الزراعي والصناعات الغذائية المرتبطة به. كما النظر إلى العمل كقيمة في حد ذاتها وليس كطريقة لكسب العيش فحسب. إن النمو الاقتصادي والخروج من الأزمة لا يُساعده اغراق الدولة بالمطلبية الاجتماعية وانتظار الحكومة لتوفير مواطن شغل. فلقد دأبت الحكومات منذ 2011 على خلق مواطن شغل جديدة بحيث اغرقت الوظيفة العمومية وخلقت ازمات جديدة على مستوى الإدارة.

من المهام الملحة الآن إذاً، وضع الإصلاح الاقتصادي على قائمة الأولويات نظرا إلى ارتباطه الوثيق بمسألة الإرهاب. فهناك مثلاً الترابط بين الاقتصاد الموازي وشبكات التهريب من جهة، والشبكات الإرهابية من جهة أخرى. لقد تعاونت الشبكتان سواء عبر "توبة" كبار المهربين وانتمائه لجماعات دينية متشددة أو عبر التعاون بينهما. كما أن مسألة تنمية الجهات الداخلية لخلق فرص للاستثمار والتشغيل أصبحت أكثر إلحاحا اليوم.

وبعيدا عن الجدل حول انتشار ظاهرة الإرهاب وتبادل الاتهامات حول مصدره ودعمه، هل المعادلة بين مقاومة الإرهاب من جهة واحترام حقوق الإنسان والحريات الفردية والعامّة المكفولة بالدستور من جهة أخرى هي صعبة للغاية كما يؤكد عدد من السياسيين والناشطين؟

لقد كانت هذه المعادلة من بين النقاط الأساسية التي اثيرت عند مناقشة مشروع قانون الإرهاب، الذي ورثه مجلس نواب الشعب عن المجلس الوطني التأسيسي، من جهة، والقوانين المتعلقة بالقطاع الأمني من جهة أخرى. وكثيرا ما انتقدت بعض المنظمات الحقوقية، كجمعية "حرية والانصاف"، هذا التوجّه معتبرة أن مقاومة الإرهاب من شأنها أن تكون حجة تتخذها الحكومة الحالية بقيادة نداء تونس المتحالفة مع حركة النهضة في عودة الاستبداد.

وبانتظار اصدار القانون الذي تأخر، أقرّ مجلس الأمن القومي عدة اجراءات لمجابهة الوضع الراهن. وهي تنقسم الى اجراءات ذات طابع امني/عسكري، واخرى ذات طابع قانوني/سياسي. فعلى المستوى الامني، تمت دعوة جيش الاحتياط لدعم التواجد الامني في المناطق الحساسة. وقد قررت الحكومة ايضا "تكثيف الحملات و المداهمات لتتبع العناصر المشبوهة والنائمة (...). في اطار احترام القانون". ولعل اعلان حالة الطوارئ بمقتضى القانون رقم 50 لسنة 1978 يدفعنا للتساؤل عن مدى التزام السلطة باحترام القانون في تنفيذها لهذه القرارات. كيف يمكن لقانون اتخذ في ظروف خاصة (احداث جانفي/كانون الثاني 1978)، وفي ظل حكم استبدادي، ان يطبق في ظل نظام يحاول توطيد مساره الديمقراطي. وإن كان لإعلان حالة الطوارئ ما يبرره عمليا كما ورد في فصله الأول بسبب "حالة خطر داهم ناتج عن نيل خطير من النظام العام (...)", فلقد أعطى الصلاحية لوزير الداخلية وللولاة في فصله السابع "بالغلق المؤقت لقاعات العروض ومحلات بيع المشروبات واماكن الاجتماعات مهما كان نوعها". كما سمح لهم في فصله الثامن "باتخاذ اجراءات لضمان مراقبة الصحافة وكل انواع المنشورات وكذلك البث الاذاعي والعروض السينمائية والمسرحية". وفي فصله الرابع يُخوّل "منع كل اضراب او صد عن العمل ولو تقرر قبل الاعلان عن حالة الطوارئ". كلها عناصر تمسّ بحقوق الانسان وبالحرريات العامة.

إنه مبعثٌ على القلق لدى فئة واسعة من الشعب ومنظمات المجتمع المدني حارس المكتسبات في مجال الحريات. وقد حاول رئيس الجمهورية طمأنة المخاوف في خطابه الذي أعلن فيه حالة الطوارئ حيث ذكر صراحة انه لا يمكن الرجوع عن حرية الصحافة وحرية التعبير. لكنه طالب العاملين في قطاع الاعلام مراعاة الظرفية الحساسة التي تمر به البلاد. كما تحدث عن الاضرابات والاعتصامات التي كبدت البلاد خسائر اقتصادية كبيرة.

اما فيما يتعلق بالقرارات السياسية والقانونية التي اعلنت عنها الحكومة ابان عملية سوسة، فهي تخص الاحزاب و الجمعيات الدينية التي لا تتقيد بالقانون. ويبدو ان هذه الاجراءات ستطال بدرجة اولى "حزب التحرير" الذي رفع رايات الخلافة في مؤتمره الأخير. علما ان هذا الحزب ندد بالعملية الارهابية معتبرا انها تدخل في اطار "مؤامرة غربية". اما عن الجمعيات، فان عدد كبير منها متهم بتمويل الارهاب. لذلك، ارتأت الحكومة ضرورة تنقيح النص القانوني المتعلق بتنظيم الجمعيات وخاصة فيما يتعلق بتمويلها.

وقد تم إقرار غلق كل المساجد الخارجة عن سيطرة وزارة الشؤون الدينية، مما أثار موجة من الانتقادات باسم "حرية اقامة الشعائر الدينية". فمحاربة الارهاب لا تكمن فقط على مستوى الاماكن التي يتحصن بها الارهابيون، بل ايضا في دور العبادة التي تبث خطاب تكفيري وعنفي. وفي كل مرة كانت الدولة تحاول بسط سيطرتها على هذه المساجد وعزل الأئمة الخارجين عن القانون، كانت تتعالى احتجاجات بعض الاحزاب الاسلامية والجمعيات الدينية.

إن الارهابي الذي نفذ العملية شاب متحدراً من احدى القرى الداخلية وهو خريج احد المعاهد في القيروان. فالتفكير إذا في مشاكل الشباب لا يرتبط فقط بمستوى التشغيل. صحيح ان الارهاب يتصل بشكل مباشر ومعلن بالمسألة الدينية لكن له ايضا اصول اجتماعية وتعليمية وثقافية. فالثقافة تعاني من التهميش. وتفنقر اغلب المناطق الى دور للثقافة الفاعلة. ولا يُعد توفير هذه الاماكن للشباب من باب الترف لأنهم بحاجة الى قنوات يفجرون فيها طاقاتهم الابداعية ويتعلمون فيها الانفتاح على الذات وعلى الآخر. إن مقاومة الارهاب تتطلب حتما اصلاح المؤسسات الدينية وترشيد الخطاب الديني. لكن يجب ايضا اصلاح التعليم حتى يخلق شبابا فاعلا ذو حس نقدي. كما يتطلب ايضا دعم النشاط الثقافي في كل ربوع البلاد.

المعالجة الأمنية الآتية يجب ان تتم في اطار القانون. فلا يجب اتخاذ مقاومة الارهاب كحجة للمسّ بالحريات العامة وانتهاك حقوق الانسان. في المقابل، لا يجب ان تكون هذه الحقوق و الحريات وسيلة للدفاع عن الارهاب والارهابيين.

عن الكاتب

أسماء نوييرة أستاذة باحثة في العلوم السياسية بكلية الحقوق والعلوم السياسية في تونس ورئيسة المرصد التونسي للانتقال الديمقراطي عضو مبادرة الإصلاح العربي

عن مبادرة الإصلاح العربي

تأسست "مبادرة الإصلاح العربي" عام 2005 كشبكة مستقلة من مراكز ومعاهد بحثية عربية وأوروبية وأمريكية. ورسخت المبادرة منذ تأسيسها انطباعاً قوياً في الأوساط البحثية ودوائر صنع القرار باعتبارها منتجة للمعرفة، من خلال الأبحاث، وبناء مجموعات عمل في دول مختلفة، وتطوير شبكة واسعة من الباحثين والنشطاء ممن يتقاسمون الرؤى الإصلاحية.

الأوراق الصادرة عن مبادرة الإصلاح العربي تعبر عن رأي كاتبها ولا تمثل بالضرورة موقف أو رأي المبادرة.

حقوق النشر محفوظة لمبادرة الإصلاح العربي.

كل إعادة نشر للورقة أو استخدام جزء منها يتطلب الحصول على موافقة المبادرة.

© مبادرة الإصلاح العربي تموز/ يوليو 2015

contact@arab-reform.net